جامعة عمار ثليجي الاغواط
كلية العلوم السياسية والحقوق
قسم الحقوق

العنوان:

وسائل الدفع الحديثة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص:قانون أعمال

اعداد الطالب:
❖ مسعودي علال

الأستاذ المشرف:
* د /لحاق عيسى

السنة الجامعية: 2022/2021م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، ويقول الحق: **(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) "سورة الأحقاف / الآية 15 ".**

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، رسول الخير والبر والرحمة، أحمده سبحانه على جزيل نعمه، وما غمرني به من فضل وتوفيق لإتمام هذا الجهد المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف " د / لحاق عيسى " على ما أحاطني به من رشد ونصح وتوجيه طيلة فترة إنجاز البحث فجزاه الله عن خير الجزاء.

ولا أنسى أن أشكر جميع من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع أو سؤال عن مصير هذا البحث.

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين ورب العرش الكريم وسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

اهـــــــــداء

الحمد لله الذي اعاننا على اتمام هذا العمل وانجازه وصل اللهم على عبدك المصطفى ونبيك المجتبى وسلم تسليما كثيرا.

الى التي اضاءت سماء روحي وأنارت درب حياتي وبقلبها الرحيم رعتني وبطيب حنانها غمرتني والتي جعلني انسان قوي وشجعتني ولا تزال على مواصلة الدرب فاستحقت ان تكون الجنة تحت اقدامها ادين لها بعمري امي الغالية .

الى من علمني حقيقة الحياة ومعنى الاخلاص والوفاء الى من صنع من شقائه سعادتي ومنحني دون مقابل واعز واغلى ما املك في هذا الوجود ادين له بحياتي ابي الغالي

الى منبع فرحتي وأملي وقرة عيني اخوتي وأخواتي الاعزاء

إلى كل أصدقاء في الجامعة كما أهدي عملي هذا إلى جميع من ساعدني من قريب أو من بعيد

الفهرس

شكر

إهداء

مقدمة.....01

- الفصل الاول : الفصل الأول: وسائل الدفع.....04
- المبحث الاول: ماهية وسائل الدفع.. 05
- المطلب الاول: تعريف وسائل الدفع.....05
- المطلب الثاني: التطور التاريخي لوسائل الدفع 13
- المبحث الثاني:. وسائل الدفع الحديثة 15
- المطلب الاول: أنواع وسائل الدفع الحديثة.....16
- المطلب الثاني: الوسائط البنكية الحديثة 18
- خلاصة الفصل.....20
- الفصل الثاني: واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر والعوامل المعرقلة لها.....26
- المبحث الاول: : واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر.....27
- المطلب الاول: المنظومة المصرفية الجزائرية.....28
- المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر.....29
- المبحث الثاني: مخاطر المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة.....31
- المطلب الاول: الجرائم الالكترونية وأنواعها.....35
- المطلب الثاني:. معيقات استخدام البطاقات البنكية في النظام البنكي الجزائري.....42
- خلاصة الفصل.....48
- خاتمة.....52
- قائمة المراجع والمصادر.....55

المقدمة

إن التطور التكنولوجي الكبير الذي شاهدته حياة الإنسان عبر المراحل الزمنية المختلفة أدى

إلى اختلاف الحياة من مرحلة إلى مرحلة و أهم ما سهده العالم هو التطور التكنولوجي المعلوماتي خاصة في العشرية الأخيرة حيث أصبحت التقنيات الحديثة جزء أساسيا في حياتنا لا يمكن الاستغناء عنه ، و ذلك بالاعتماد على ما أنتجته التكنولوجيا و ثروة المعلومات من وسائل الحديثة متطورة ، أدت إلى الاستغناء عن بعض الخدمات التقليدية بخدمات الكترونية اعتماد على تقنية المعلومات و الاتصال .

و أفاد الاقتصاد و كل ما يدخل في إطا ر لمال و الأعمال يعد عصب الحياة المعاصرة و القطاع المصرفي باعتباره قلب التعاملات الاقتصادية فان تأثره بالتكنولوجيا الحديثة سيع ود بنفع كبير على الاقتصاديات الوطنية يتزايد عمليات الاندماج بين البنوك العالمية و اشتداد المنافسة و الانتشار السريع لمفهوم البنوك الشاملة مما يساعد البنوك على تحسين و تنويع الخدمة و سرعة تقديمها خارج الحدود مع انخفاض تكلفتها فقد ارتفع في السنوات الأخيرة عدد البنوك المعتمدة على الوسائل الالكترونية و الوسائل الدفع الحديثة كالبطاقات البنكية بأنواعها مختلفة الشبكات الالكترونية .... الخ بإضافة إلى الاستخدام الواسع لشبكة الانترنت و التي أصبحت إلى قدر كبير من الأهمية في تسوية المعاملات المختلفة .

بالرغم من وجود مجموعة الدول التي شرعت في استعمال الوسائل الحديثة غير ان هناك بعض الدول لم تشرع في استعمال و استخدام هذه الوسائل و أن استخدامها فبشكل صغير و نخص بالذكر الجزائر ، حيث يعتبر تجديد نظام الدفع فاعتمدت البنوك الجزائرية على التطوير بإدخال العديد من التقنيات الحديث و كانت وسائل الالكترونية من أهم التطورات التي اعتمدها البنوك في أعمالها .

في ظل التغير السريع الذي يميز النشاط الاقتصادي و المصرفي تسعى البنوك التجارية الجزائرية على التركيز على استغلال أنظمة الدفع الآلية الحديثة و من خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح :

الإشكالية التالية :

مامدى نجاعة وسائل الدفع الحديثة في دساتير التطورات الحاصلة في العالم؟أو بعبارة أخرى هل حققت وسائل الدفع الحديثة ما عجزت به عنه وسائل الدفع التقليدية في التنمية الاقتصادية؟

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها في :

- ✓ استمرارية تطو ر وسائل الدفع الالكترونية.
- ✓ الرغبة في مواصلة و متابعة الموضوع لمعرفة أخر التطورات المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة

-محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة.

-إبراز أهمية استعمال وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي

-محاولة معرفة أهم العوامل المساعدة على نجاح و انتشار وسائل الدفع الحديثة ، الوقوف على أنواع وسائل الدفع الحديثة

نظرا لتغيرات الهيكلية التي مرت بها وسائل الدفع من تقليدية إلى حديثة من جهة و استعمال

أغلبية الدول المتقدمة بهذه الوسائل ذو أهمية كبيرة و ذلك لنتائج التي حققتها في جميع المجالات و كانت بمثابة البديل الأمثل في تسريع و تسهيل العمليات المصرفية كل هذا جعلنا نتعرض لهذا الموضوع و محاولة البحث فيه ضرورة حتمية إظهار مدى نجاحها و فعاليتها

والإجابة عن هذه الإشكالية يقتضي تحليل وسائل الدفع الحديثة الى شقين موضوعي و إجرائي بالاعتماد على المنهج التحليلي كونه يتناسب مع طبيعة الموضوع وما يثيره من إشكالات قانونية وعملية وسنتبع خطة تتكون من فصلين سنوردها كما يلي:

الفصل الأول تحت عنوان : وسائل الدفع الحديثة

أما الفصل الثاني فعنوانه : واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر والعوامل المعرقلة لها

الفصل الأول:

وسائل الدفع الحديثة

يلعب التطور التكنولوجي دورا حيويا في حياة البشر و تمتد أثار هذا التطور إلى كافة مناحي الحياة الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية و الثقافية و لقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعات من ظواهر المختلفة التي افرزها التقدم التكنولوجي مثل وسائل الدفع الحديثة و النقود الالكترونية .

و لقد استمدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا و كان من أهم شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات الشراء و البيع من خلال شبكة الاتصالات الانترنيت و ذلك باستخدام وسائل الدفع الالكترونية التي تنتجها هذه البنوك

المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع الحديثة

يعتبر نظام وسائل الدفع الآي الاقتصاد مؤشرا عن مد سيره و عمله ، و هو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بان التطوير و تحديث وسائل الدفع أولية و هذا لان وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات و الصفقات و لقد سمح تطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية غير مكلفة و مجردة من الطابع المادي.

المطلب الاول : تعريف وسائل الدفع الحديثة

وردت تعريفات عدة الأنظمة الدفع الالكتروني بتمحور معظمها مما حول طبيعة عملية الدفع بالمقارنة مع طبيعة الدفع في النظام التقليدية ، من هنا فنظم الدفع الالكترونية يمكن تعريفها بأنها :

- التعريف الأول : النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الالكترونية من التبادل المالي الكترونيا، بدلا من استخدام النقود المعدنية و الورقية واو الشبكات الورقية ، حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنيت بتوفير طرق سهلة و سريعة و آمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن .[1]

- التعريف الثاني : نظام الدفع الالكتروني هو نظام دفع على تقنيات الكترونية ، زائد تقنيات الإعلام الآلي التي تستعمل لغرض صناعة نظام الدفع الالكتروني ، من خلال تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها ، عن طريق تطويق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل سند ورقي .

- التعريف الثالث : هو نقد عالمي بمعنى لا حدود له و قاعدته الأساسية تتمثل في الانترنيت بشكل عام يسمى أحيانا نقد رقمي تم تطويره ليسمح للبائعين و المشترين عبر الانترنت أن يعقد صفقاتهم ضمن الفضاء السبراني عبر الشبكة

[1]-عبد القادر بحيح،الشامل لتقنيات أعمال البنوك،دار الخلدونية،الجزائر،2013،ص234.

العالمية . و من خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لنظام الدفع الالكتروني :

نظام الدفع الالكتروني هو مجموعة الوسائل و التقنيات الالكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر و امن و ذلك لتسديد دين ما على السلع و الخدمات ، بصفة تعطى العلاقة المباشرة بين المدين و الدائن.

المطلب الثاني:نشأة و تطور وسائل الدفع الحديثة

في ظل انتشار التجارة الالكترونية أصبح من الضروري ابتكار وسائل دفع حديثة تمثلت في وسائل دفع الكترونية التي سنتطرق في هذا مطلب إلى إعطاء نظرة على تطورها و نشأتها ثم التطرق إلى تعريفها يعود ظهور الصيرفة الالكترونية إلى السبعينيات من القرن العشرين عندما بدأت البنوك باستخدام الهاتف لعرض خدمتها و بعد ظهور التكنولوجيا الانترنيت في نهاية الثمانينات بدأت البنوك في عرض عماليتها باستخدامها و في سنة " 5511 " أنجزت الشركة الأمريكية أو ل برنامج يسمح بدخول مواقع الواب أما أو ل بنك استفاد من هذه التقنية فهو " SFNB" و هو بنك أمريكي .[1]

و قد مدت وسائل الدفع الحديثة في تطورها سبعة مراحل :

- المرحلة الأولى : تتعلق بالنشأة الأولى للنقود الالكترونية التي انطلقت من التجارة إلى المصارف و كان ذلك أو ل مرة سنة " 5551 " وضعت أو ل بطاقة من قطعة معدنية كرمز للعلاقة بين وحدة تجارية و عملائها الأكثر ثقة و تميزا ثم تلتها بطاقة سنة 1918 لكن البطاقة الحديثة لم تظهر إلا سنة 1936.

المرحلة الثانية : ظهور البطاقة البنكية حيث ظهرت أول بطاقة ائتمان مصرفية سنة 1947 و عرفت المنظمة العربية أولى البطاقات المصرفية سنة1981 في مصر من طرف " البنك العربي الإفريقي

[1]-محمد عبد حسنين الطائي،التجارة الالكترونية،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2010،ص178.

المرحلة الثانية في هذه المرحلة ظهرت منظمات دولية راعية للبطاقات ، حيث ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ، شبكتان دوليتان لمعالجة المعاملات التي تتم باستخدام البطاقات البنكية) كإدارة عمليات المقاصة و التحويلات.[1]

المطلب الثالث:العوامل المؤدية إلى تطوير وسائل الدفع الحديثة

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع و تحولها من الشكل التقليدي الى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرف مختلفة أكث ر تطورا ، و هام هذه العوامل نذكر منها ما يلي

اولا : تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية

قضي ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود إلى السرقة و الضياع و ثقل عن حملها إن كانت بمبالغ كبيرة ، فأصبحت بذلك بديلة عن النقود ، و بالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية .

و لذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة و منها :

5- انعدام الملائمات : فالحاجة إلى الوجود الشخص ي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين بقيد الحرية المعاملتية ، و بالنسبة للعملاء يترجم إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمات و ينتج عنه تكلفة أعلى و بالنسبة للبائع يعطي ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبايعات او فقدانها .

2- عدم إجراءات المدفوعات في الوقت الحقيقي : لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ، و يتوقف التأخير في التحقق الفصلي على نوعية السداد في المدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع . [2]

[1]-طاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة السابعة،الجزائر،2010،ص31.

[2]-صلح الياس،وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة،الملتقى العلمي الدولي الراجع حول نظام عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية.

3- ارتفاع تكلفة المدفوعات : و اكبر مثال يواجهه المجتمع فيما يخص و سائل الدفع التقليدية ، و هو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها.

ثانيا : استخدام شبكة الانترنيت في المجال المصرفي

كان التطور التكنولوجي في مجال الاتصال الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية ، من خلال شبكة الانترنيت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية حدث ما يشبه الميلاد الجديد للانترنت حيث أمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات و المواقع على الانترنت مما أتاح للمستخدم أو المبرمج البسيط في أي مكان بالعالم أن يقوم بتطوير موقع الكتروني .

و قد أتاح انتشار استخدامات الانترنت للبنوك و سمح لعملائها بقضاء أشغالهم دون الحاجة لتعامل مع الموظفين أ و الانتظار لساعات طويلة جل القضاء مصلحة مصرفية ، و ذلك من خلال خدمات المصرف المنزلي (bank in home) حيث تم إنشاء مقر لها على الانترنيت بدلا من مقر العقاري و من ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت و هو في منزله و إجراء كل العمليات المصرفية.[1]

ثالثا : توجه نحو التجارة الالكترونية

إن انتشار التجارة الالكترونية عبر وسائل الإعلام و الانترنت ساهمت في إيجاد بيئة النظيفة لصناعات و سلع و خدمات و التجارة الالكترونية تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية و منظمات الأعمال الخاصة و العامة بنية تخفيض تكلفة النقل و تخفيض الآثار السلبية و تعظيم عولمة الشركات و من الدوافع التي أدت إلى ظهور التجارة الالكترونية هي :

[1]-بارش أسيان،وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقاتها في الجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،تخصص قانون أعمال،جامعة أم البواقي،2013/2012،ص43.

تسيير المعاملات التجارية : سمحت التجارة الالكترونية بدمج و اختزال جزء كبير من المراحل المختلفة الداخلية و بصفة عادية في المعاملات التجارية بين البائع و المشتري ، فضرورة التسيير الفعال و الناجح يشكل بالنسبة للمؤسسات و إحدى من الاهتمامات الأساسية الدافعة للتجارة الالكترونية.

- الفعالية التجارية : الرغبة في الوصول إلى مستوى عال من النجاحات في الإنتاج و التوزيع يشكل كذلك دافعها مهما ، يمكن التجارة الالكترونية من إنتاج معلومات بالإمكان حجزها و حفظها بطريقة آلية .[1]
- تطوير أسواق جديدة : اعتمدت المؤسسات موقفا أكثر فعالية و أكثر مراعاة لتطوير التجارة الالكترونية عن طريق إيجاد منافذ و أسواق تجارية جديدة

رابعا : الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت

تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن الوسائل التقليدية بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت و خاصة الإضفاء الثقة على المعاملات المصرفية و التجارية التي تتم عبر هذه الشبكة و التي تكون وسائل الدفع الالكترونية طرفا فيها و قد كان انتشار تجارة الالكترونية سببا كافيا لابتكا ر مثل هذه الوسائل .

خامسا : ظهور منظمات و مؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات

من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية ظهور منظمات و مؤسسات عالمية أصبحت زائدة في إنتاج و تسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان

[1]-أحمد محمد غنيم،إدارة البنوك التقليدية الماضي والكترونية المستقبل،الطبعة الاولى،دار النشر مكنية العصرنية،جامعة المنصورة،ص99.

العالم و الجهات المصدرة لبطاقات و التي تعد أشه ر وسائل الدفع الالكترونية يمكن تقسيمها كما يلي :

المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات : لا تعتبر مؤسسة مالية و إنما بمثابة نادي حيث تملك كل منظمة العلامات التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بإصدا ر بنفسها و إنما تمنح تراخيص بإصدارها للمصارف ، و أشهر هذه المنظمات هي شكتي الفيزا كارد و الماستر كارد و يطلق عليها اسم راعي البطاقة.

المؤسسات المالية العالمية : وهي التي تشرف على عملية إصدا ر البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار أي مصرف ومن أشهرها : اميركان اسبريس ، لديفرز كليب مؤسسات تجارية كبرى GCB.

المبحث الثاني : خصائص و أنواع وسائل الدفع الحديثة

كانت التجارة الالكترونية حديثة النشأة من أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الحديثة (الالكترونية) و احل للمشاكل و العراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية و بالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة و قد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك جذب اكبر عدد ممكن من العملاء و جعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة نشأة.

المطلب الأول : أهمية الوسائل الدفع الحديثة

النقود هي الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية ، و لما كان التعامل يتم بوسائل الدفع التقليدية لكن هذه الوسائل تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية .

تلعب بطاقات الدفع دورا كبير في سيرورة التعامل في البنوك التجارية يمكن تبيان ذلك من خلال العناصر التالية :

أ. التسهيل من عملية التبادل و تختصر الوقت و المسافة .

ب. على الأفراد من حمل مبالغ كبيرة و التي تكون معرضة لمخاطر السرقة و الضياع ألاستخدامها في شراء معظم احتياجاتهم .

ج. تفتح المجال أمام زيادة توسيع و انتشار التجارة الالكترونية .[1]

المطلب الثاني : خصائص وسائل الدفع الحديثة

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية ، الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- يتسم الالكتروني بالطبيعة الدولية : أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول .

2- يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية : و هي قيمة نقدية تنظيمها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تعيش على إدارة عملية التبادل يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعلومات الالكترونية عن بعد : حيث يتم إبرام الدقة بين أطراف متباعدة في المكان ، و يتم الدفع عبر شبكة الانترنت أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية ،بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية يتم إعطاء أم ر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد .

1- يتم الدفع الالكترونية بأحد الأسلوبين :

أ - من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض ، و من ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود ، ولا يمكن تسوية المعلومات الأخرى عليها إلا بهذه الطريقة و يشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما .

ب- من خلال بطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لذا الغرض ، بل إذ مبالغ التي يتم سحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية .

[1]-خضير مصباح الطيطي،التجارة الالكترونية،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2010،ص136.

يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشيكات :

أ - شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ، و يفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم .

ب- شبكة عام، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة ، و هذه الخصائص بالتأكيد تسمح بتقليل و تخفيض تكاليف العمليات التجارية ، إضافة إلى أنها تنظم الوقت ، علاوة على تحسين إدارة ألتقد و الشراكة التجارية بين الممولين و العملاء.[1]

المطلب الثالث:انواع وسائل الدفع الحديثة

أولا:البطاقات البنكية

و هي بطاقات خاصة تصدرها البنوك و المؤسسات المالية الأخر ى لعملائها بوصفها خدمة إضافية ، و هي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته ، أو في أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات كما يمكن تعريفها على أنها بطاقة بخصوصيات قانونية تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى المؤهلة قانونا ، كخدمة مميزة لزبائنها بحيث يتمكن هؤلاء من تمريرها عبر الأجهزة الالكترونية من اجل تحقيق جملة من الأهداف ، في المقابل تتحصل الجهات التي أصدرتها عوائد تتضمن رسوم أو فوائد و عمولات .

و من الأمثلة عليها : بطاقة CIB : هي أداة للدفع بين البنوك المحلية تتيح لحاملها السحب طوال أيام الأسبوع و طول اليوم و هناك نوعان من بطاقة CIB و هما :

- بطاقة كلاسيكية CIB : هي بطاقة سحب يصدرها البنك للموظفين متوسطي الدخل الشهري

بطاقة الذهبية CIB : هي بطاقة يصدرها البنك لكبار المسؤولين و الموظفين .

[1]-وسيم محمد الحداد،الخدمات المصرفية الالكترونية،طبعة الاولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2012،ص180.

ثانيا:بطاقات الذكية

البطاقة الذكية هي عبارة عن بطاقة مزودة بشريحة كمبيوتر على وجهييها بحيث تكون قادرة على حفظ معلومات أكثر من بطاقات الاعتماد العادية و المزودة بشريط مغناطيسي لحفظ معلومات بسيطة عليه .

و تتميز هذه البطاقات بعديد من المزايا منها :

إمكانية الاستخدام تبعا لرغبة الزبون بوصفها بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم فوري و سهولة إدارتها المصرفية ، و أمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة فيها ، كما أنها تتمتع بإمكانية التحويل من رصيد بطاقة أخر ى و هذا من خلال أجهزة الصراف الآلي أو أجهزة الهاتف العادي أو المحمول

ثالثا:النقود الالكترونية

قبل عرض تعريف موحد للنقود الالكترونية ، لابد من تأكيد على الحقيقة التالية يوجد اتجاهات مختلفات حول النقود الالكترونية هي نفسها وسائل الدفع الالكترونية ، أي أن النقود الالكترونية هي مرادف لوسائل الدفع الحديثة لذلك هذا الاتجاه يعتبر مثلا الشيك الالكتروني و الكمبيالة الالكترونية ، بينما الاتجاه الثاني يعتبر أن النقود الالكترونية هي إحدى وسائل الدفع الالكترونية مثلما مثل الشيك الالكتروني و التحويل الالكتروني و غيرها من الوسائل.[1]

تعريف النقود الالكترونية :

النقود الالكترونية هي عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدرها صورة بيانات الكترونية مخزنة على البطاقة ذكية أو قرض صلب بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص أخر .

و النقد الالكتروني له مزايا انه مستقل و محمول و قابل للتجزئة و يوصف بأنه مستقل لأنه غير متعلق بأي شبكة أو جهاز تخزين ، و بهذا فان النقد الالكتروني

[1]- فضيل فارس،تقنيات محاضرات وتطبيقات،الجزء الأول،مطبعة موساك رشيد،الجزائر،2013،ص259.

هو فعلا ليس عمله حرة التقويم ، فالنقد الالكتروني يجب أن يكون قادر على المرور بشفافية عبر الحدود الدولية و أن يحول أوتوماتيكيا إلى عمله دولة المتلقي وإمكانية حمل النقد الالكتروني ، معناه انه يجب أن يكون قابلا للتحويل بين طرفين.

رابعا:الأوراق التجارية الالكترونية :

في تعريفها يمكن أن نقول أن الأوراق التجارية الالكترونية لا تختلف عن مثيلتها التقليدية سوى أنها تتم معالجتها الكترونيا وعلى هذا نعرف بأنها محررات معالجة الكترونيا بصورة كلية أو جزئية تمثل حق موضوعية مبلغ من النقود وقابلة للتداول بالطرق التجارية ومستحقة الدفع لدى الاطلاع أو بعد اجل قصير و تقوم مقام النقود في الوفاء.

ومن أمثلة الأوراق التجارية نذكر :

- بطاقة AMEX : هي بطاقة الدفع تستخدم في الخارج لتسوية جميع المشتريات و تصدر هذه البطاقات البنكية مجموعة من المنظمات العالمية و المؤسسات المالية و التجارية .[1]

-الشيك الالكتروني : هو عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن ، و تتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك و اسم اصدر الشيك و اسم للمستفيد ، و اسم اصدر الشيك و توقيعه و يكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة

السند الأمر الالكتروني : لا يختلف تعريف السند الأمر الالكتروني كورقة تجارية عن السند الأمر التقليدي ، بمعنى يحرر بداية في ورقة ثم يسلم للطرف الثاني وهو

[1]- جناى نجاة، وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،تخصص قانون أعمال،جامعة قسنطينة،2016،ص36.

المستفيد و الذي بدوره يقدمه للبناء الذي يتعامل معه من اجل معالجته بالصورة الالكترونية .

المبحث الثالث : تقييم وسائل الدفع الحديثة

ظهرت وسائل الدفع الالكترونية لنتيجة للتطور التكنولوجي ، و كحل لمشاكل و عراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية ، إلا انه هناك عوائق تحد من نجاح هذه الوسائل و سنفصل في هذا المبحث العوامل المساعدة على نجاح و انتشار وسائل الدفع الحديثة و إعطاء تقييم لها

المطلب الأول : مزايا وسائل الدفع الحديثة :

إن الانتشار الواسع لوسائل الدفع الحديثة يترجم المزايا إلى العملاء ، فلهذا الأنظمة ايجابيات و خصائص تميزها عن الوسائل التقليدية و تجعل البعض يفضلها عنها هذا لا يعني أنها لا تخلوا من

العيوب و هناك عدة عوامل آدت إلى نجاح و انتشار وسائل الدفع الحديثة .

الفرع الأول : مزايا وسائل الدفع الحديثة

تتميز وسائل الدفع الحديثة بعدة مزايا و التي يمكن تلخيصها كما يلي :

البطاقة البنكية : للبطاقات البنكية مزايا عديدة لكل من حاملها و التاجر، و مصدرها و للمجتمع و سوف نعرض هذه المزايا كما يلي :

أ. بالنسبة لحاملها : توفر بطاقة الائتمان العجيج من المزايا التي تمنحها لحاملها و أهمها :

- ما توره من سهولة و يسر استخدامها .
- توفر حد كبير من الأمان و إذا تمت مقارنتها مع النقود الورقية .
- استعمالها يحد من العامل بالفواتير و الإيصالات مختلفة .
- تمنح لحاملها ائتمانا من الزمن و مخاطر سرقتها نقل على النقود الورقية .
- السماح لحاملها من الاقتراض الأجل سواء كان البنك أم الشركة المصدرة .

- كذلك يتمتع حاملها بفترة ائتمان مجاني يتراوح ما بين 25 و 55 يوم و ذلك بالإضافة إلى تخفيض حاجته إلى التعامل بالنقود و ما يتبع من راحته و من أخطارها و متابعتها .[1]

بالنسبة لمصدر الطاقة : يجني مصدر الطاقة عدة مزايا منها :

- تعزيز الأرباح من خلال الفوائد و الرسوم و الغرامات .
- إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لان التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه و بذلك تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال من ترجع عليه كوديعة .

ج. بالنسبة التاجر : يحقق التاجر الذي يقبل البطاقات حدا كبيرا من الأمان للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات .

2- البطاقة الذكية :

أ. القدرة العالمية على تخزين المعلومات : تستطيع البطاقة اليوم احتواء ما بين (49 – 51) من المعلومات و القدرة على معالجتها مع توقع زيادة طاقتها في المستقبل نقابل الانخفاض المتواصل في تكلفها .

ب. تعدد مجالات الاستخدام : أي استعمالها كبطاقة صحية للمستهلك .

ج. استخدام بطاقة الذكية : يمكن استخدام البطاقة الذكية كحافظة النقود الالكترونية و تفرع من النقود و هذه ميزة تنفر بها .

د. السرية و الأمان : استخدامها تعتمد على الشرفة و اعتماد البيانات إذ ينتج إجراء على مثل هذه المعلومات و إيصال المعلومات المالية في بيئة مضمونة داخل شبكة المعلومات

- النقود الالكترونية : للنقود الالكترونية عدة مزايا أهمها :

[1]- يوسف مرزوق،واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،تخصص قانون أعمال،جامعة سعيدة،2016،ص59.

أ. تكلفة تداولها زهيدة : تحويل النقود الالكترونية إلى الرقمية عبر الانترنيت أو الشبكات الأخرى كثيرا .

ب. لا تخضع للحدود : يمكن تحويلها من أي مكان إلى مكان أخ ر في العالم و في أي وقت كان ، و ذلك الاعتماد على الانترنت أ و الشبكات التي تعترف بالحدود الجغرافية و السياسية .

بسيطة و سهلة الاستخدام : تشمل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تفي عن ملئ الاستثمارات وإجراء الاستعمالات البنكية عبر الهاتف.

إن الانتشار الواسع لوسائل الدفع الحديثة يترجم المزايا إلى العملاء ، فلهذا الأنظمة ايجابيات و خصائص تميزها عن الوسائل التقليدية و تجعل البعض يفضلها عنها ، هذا لا يعني أنها لا تخلوا من العيوب و هناك عدة عوامل آدت إلى نجاح و انتشار وسائل الدفع الحديثة .[1]

تتميز وسائل الدفع الحديثة بعدة مزايا و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

البطاقة البنكية : للبطاقات البنكية مزايا عديدة لكل من حاملها و التاجر، و مصدرها و للمجتمع و سوف نعرض هذه المزايا كما يلي :

أ. بالنسبة لحاملها : توفر بطاقة الائتمان العجيج من المزايا التي تمنحها لحاملها و أهمها :

- ما توره من سهولة و يسر استخدامها .
- توفر حد كبير من الأمان و إذا تمت مقارنتها مع النقود الورقية .
- استعمالها يحد من العامل بالفواتير و الإيصالات مختلفة .
- تمنح لحاملها ائتمانا من الزمن و مخاطر سرقتها نقل على النقود الورقية .
- السماح لحاملها من الاقتراض الأجل سواء كان البنك أم الشركة المصدرة .

[1]-يوسف حسن يوسف،البنوك الالكترونية،طبعة الأولى،المركز القومي للإصدارات القانونية،القاهرة،2012،ص27.

كذلك يتمتع حاملها بفترة ائتمان مجاني يتراوح ما بين 25 و 55 يوم و ذلك بالإضافة إلى تخفيض حاجته إلى التعامل بالنقود و ما يتبع من راحته و من أخطارها و متابعتها.

بالنسبة لمصدر الطاقة : يجني مصدر الطاقة عدة مزايا منها :

- تعزيز الأرباح من خلال الفوائد و الرسوم و الغرامات .
- إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لان التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه و بذلك تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال من ترجع عليه كوديعة .

ج. بالنسبة التاجر : يحقق التاجر الذي يقبل البطاقات حدا كبيرا من الأمان للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات

2- البطاقة الذكية :

أ. القدرة العالمية على تخزين المعلومات : تستطيع البطاقة اليوم احتواء ما بين (49 – 51) من المعلومات و القدرة على معالجتها مع توقع زيادة طاقتها في المستقبل نقابل الانخفاض المتواصل في تكلفها .

ب. تعدد مجالات الاستخدام : أي استعمالها كبطاقة صحية للمستهلك .

ج. استخدام بطاقة الذكية : يمكن استخدام البطاقة الذكية كحافظة النقود الالكترونية و تفرع من النقود و هذه ميزة تنفر بها .

د. السرية و الأمان : استخدامها تعتمد على الشرفة و اعتماد البيانات إذ ينتج إجراء على مثل هذه المعلومات و إيصال المعلومات المالية في بيئة مضمونة داخل شبكة المعلومات

- النقود الالكترونية : للنقود الالكترونية عدة مزايا أهمها :

أ. تكلفة تداولها زهيدة : تحويل النقود الالكترونية إلى الرقمية عبر الانترنيت أو الشبكات الأخرى كثيرا .

ب. لا تخضع للحدود : يمكن تحويلها من أي مكان إلى مكان أخر في العالم وفي أي وقت كان ، و ذلك الاعتماد على الانترنت أو الشبكات التي تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية .

بسيطة و سهلة الاستخدام : تشمل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تفي عن ملئ الاستثمارات وإجراء الاستعمالات البنكية عبر الهاتف

الشيكات الالكترونية : هناك عدة مزايا للشيكات الالكترونية يمكن تخليصها فيما يلي:

أ. يوفر التعامل بالشيكات حوالي % 50 من رسوم التشغيل بالمقارنة ببطاقات الائتمان مما يساهم في تخفيض النفقات التي يحملها المتعاملون بهذه الشيكات .

ب. تصرف الشيكات الالكترونية في دفع الصفقات الالكترونية بجميع أنواعها سواء كانت إدارية أو تجارية و بطريقة أمنة عبر البريد الالكتروني . تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 111 ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة .

الفرع الثاني:عيوب وسائل الدفع الالكترونية

بالنسبة لحاملها :

- زيادة الاتفاق و الاقتراض بما يتجاوز القدرة المالية .

2- عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عليه وضع اسممه في القائمة السوداء بالنسبة للتاجر : من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض .

- قد تؤدي مخالف أو عدم التزامه بالشروط إلى انعاء البنك التعامل معه و وضع اسمه في القائمة السوداء و ما يترتب على ذلك من صعوبات في ممارسة نشاطه التجاري .

9- بالنسبة لمصدرها : تتمثل أهم العيوب المرتبطة بمصدر البطاقة فيما يلي :

إزدياد عدد حاملي بطاقات الائتمان و احدهم فترة طويلة من لزمن تسديد الديون المترتبة عليهم إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى البطاقة .

- خطر تعثر سداد حاملي بطاقة لديون مستحقة و تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها .[1]

[1]-جلال عايد الشورة،وسائل الدفع الالكتروني،دار الثقافة للنشر والتوزيع،مصدر2008،ص98.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أن وسيلة الدفع هي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعيا من اجل تسهيل المعام لات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسديد الديون ، و لقد سمح التطور التكنولوجي بغلق وسائل الدفع حديثة غير مكلفة نطت بقبول واسع ، فتعدد أشكال وسائل الدفع الالكترونية و تنوعها رابعا أساسا إلى تعدد أشكال المعاملات التجارية و أيضا يمثل أمان وسيلة الدفع عاملا أساسيا في اختبارها من جهة أخرى .

حيث سمحت وسائل الدفع الحديثة باختصار الوقت المخصص لمعالجتها و التقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي و البشري الذي كان مخصصا لذلك ، كما شجعت على قيام خدمات المصرفية الكترونية وسعت الآفاق .

الفصل الثاني

واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر والعوامل المعرقلة لها

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة،ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة،وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات ،بالاضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تطوير جهازها المصرفي لكي يتماشى مع التطورات الحاصلة في العالم ككل،لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المنظومة المصرفية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال وأهم الاصلاحات التي مرت بها مع ذكر المشروع التي قامت به الجزائر لتحديث وعصرنة نظام مدفوعاتها،وكذلك سنأخذ البطاقة البنكية في الجزائر كنموذج لدراسته ومعرفة انتشارها في الجزائر.

المبحث الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية

النظام المصرفي هو مجموع المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية،وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان،وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة.

حيث أن القطاع البنكي الذي اعتبره قانون النقد والقرض العامل الرئيسي للانتقال إلى إقتصاد السوق،مازال في إنتظار التحولات التي تجعل منه لا محالة العنصر الفعال والحيوي على جمع الموارد وتمويل الاقتصاد،إلا أنه في الوقت ذاته يحتاج إلى محيط مهئيا ووسائل حديثة تمكنه من الاستمرار في تحقيق الارباح.

المطلب الأول : المنظومة المصرفية الجزائرية

بعد إبرام اتفاقية برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989/04/31 ، باشر السيد "مولود حمروش" رئيس الحكومة بإحداث إصلاح جذري مس القطاع المصرفي والنظام المالي بإصدار قانون 10-1990،المتعلق بالقرض والنقد.وجاء هذا القانون بهدف ضبط السياسة النقدية وفق متطلبات مرحلة تحول الاقتصاد الجزائري ،في اعتماده على وسائل ضبط ذات بعد نقدي بحت ،فقام البرنامج على المبادئ التالية :

-اصدار قانون 10-90 المتعلق بالقرض و النقد .

- وضع نظام مصرفي عصري يقوم على تعبئة الموارد المالية ،و ترشيد القروض الممنوحة باستعمال الطرق الحديثة لمتابعتها و استرجاعها .

- إعادة الاعتبار للبنك المركزي ،و مدى أهمية السياسة النقدية .

- إعادة تقييم الدينار الجزائري، تماشيا و المتغيرات الداخلية و الخارجية .

واجهت حكومة السيد "أحمد غزالي" صعوبة كبيرة في تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991، خاصة أن الحكومة الجديدة التي أشرفت على

الانتخابات لسنة 1991لم تهتم، بل جعلت الإصلاحات جانبا، تخوفا من انزلاق الوضع الاجتماعي بسبب المصاعب المالية والاجتماعية والسياسية ،فحاولت التراجع عن بعض قواعد الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة السابقة،خاصة ما تعلق بقانون القرض والنقد الذي قلص من هامش تحرك الحكومة في المسائل النقدية،فأدى إلى تراجع نسبي في النتائج المحققة. ورغم تخليها عن بعض بنود الاتفاق، إلا أنها استمرت في الإصلاحات المتفق عليها .[1]

المطلب الثاني:تطور النظام المصرفي الجزائري

قبل التعرض لتطور النظام المصرفي والمراحل التي مر بها منذ الاستقلال،نستعرض بإيجاز الجهاز المصرفي إبان الاحتلال الفرنسي.

1-النظام المصرفي خلال الاحتلال الفرنسي

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كامتداد حتمي للنظام المصرفي الفرنسي،ونتيجة لذلك كانت تتمتع الجزائر قبل الاستقلال بوجود شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية في الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى،والسبب هو اعتبار الجزائر موطنا دائما وقارا للمعمرين المحتلين.

إلا أن ذلك الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة،كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم،أما بالنسبة لسياسة الائتمان فكانت انعكاسا لمثليتها في فرنسا بخدمة مصالح المستعمرين فقط،فخصصت جل المصارف لتمويل نشاطات التنقيب على البترول ومناجم الفحم والحديد،وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة الخارجية في حين أهمل القطاع الزراعي التقليدي المملوك من قبل الفلحين الجزائريين والدليل على ذلك هو توزيع هذه المصارف وتمركزها في المناطق الاهلة بالسكان المعمرين وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية.

[1]- بلعزوز بن علي ، أثر تغير سعر الفائدة على الدول النامية – حالة الجزائر –رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2004/2003.ص36.

ورغم تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي آنذاك،إلا أنه يعتبر بمثابة مكسب لم تحظ به بقية المستعمرات الفرنسية الاخرى.

2-النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال:

غداة الاستقلال ورثت الجزائر عن النظام الاستعماري نظاما بنكيا يتجاوز العشرين بنكا ولقد كان من الأهداف الأساسية للجزائر المستقلة في الميدان المالي هو تأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة،فبذلت السلطات الجزائرية كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها من ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية،فباشرت في إنشاء نظام بنكي جزائري عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة.[1]

ويتكون النظام المصرفي من:

أ-الخزينة العمومية: أنشأت الخيزنة الجزائرية في اوت1962م وهي مكلفة بالقيام بالنشاطات التقليدية والتي أضيفت إليها صلاحيات هامة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي مثل:قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا حيث لم يستفد هذا الاخير من القروض الضرورية من طرف المؤسسات المصرفية الموجودة.

ب-البنك المركزي الجزائري:

تم إنشاؤها بموجب قانون رقم:62-144 بتاريخ 13 ديسمبر1962 وقد أنشئ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم رئاسي باقتراح وزير المالية،بالاضافة إلى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي للبنك

[1]- بلبكري عبد الرحمان بلال،واقع التقنيات المصرفية الحديثة في البنوك الجزائرية،مذكرة ماستر أكاديمي،جامعة منتوري،قسنطينة،جوان2011،ص102.

ومن المهام التي أسندت إليه وظيفة الاصدار النقدي ومراقبة المملوك من قبل الفلاحين الجزائرين.

ما يميز النظام البنكي الجزائري في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب أحد أهم الجوانب السلبية التي تميز هذا النظام وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي لتقييم النظام البنكي الجزائري تقييما سلبيا باعتباره أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي، وهذا بالرغم من الإص لاحات المسجلة في الجانب التشريعي وتعزيز أليات الاشراف والرقابة، والتي تجلت من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال تعديلاته، حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات هي[1]:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للإنجاز؛
- تخصيص الموارد (المالية والبشرية)
- توفر بيئة (قانونية، صناعية ،سياسية ،تجارية...الخ) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة.

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 9229/9222 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع ب 2961 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفيإطا ر هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات[2]:

1-عبد القادر بريش ،التحرير البنكي ومتطلبات تطوير الخدمات البنكية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2015ص: 221.

2-عبد القادر دبوش ،مرجع سبق ذكره، ص ص: 219-211.

مجموعة الهندسة الاجمالية: تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل الكتروني انطلاقا من التجريد المالي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك وتتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك والمقاصة الإلكترونية؛

مجموعة وسائل الدفع: تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى أنها تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكي إلى ومن الموزع الآلي للنقود

DAB والدفع بالبطاقة ومحاولة معرفة إيجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة نظر البنك المركزي والبنوك التجارية والعملاء؛

3- المجموعة النقدية: يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية؛

4) مجموعة القانون: يتركز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

ثانيا: أهداف برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

يهدف مشروع تحديث وعصرنة نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في مايلي[1]:

- تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات من احتياجات المتعاملين، المؤسسات الإدارات والأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على وسائل الإلكترونية الحديثة؛
- تقليص آجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني ومع الخارج؛

1-عبد القادر بريش ،مرجع سبق ذكره، ص ص: 221-228.

DAB= distributeur automatique de billets

GAB= Guichet automatique de banque

- ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشيكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية؛
- تطوير أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بالدفع الإلكتروني الفوري. وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات؛
- تطوير وسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب والدفع وتعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع؛
- تخفيض تكاليف إدارة أنظمة الدفع وإدارة السيولة والتحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها.

منذ سنة 1992م بدأ نظام الدفع في الجزائر يشهد تكافل في الجهود من أجل تطوير وتحديث وسائل الدفع وذلك بمساعدة البنك العالمي، ومن أهم ما طرح في إطا ر تحديث نظام الدفع في الجزائر ما يأتي:

أولا: إنشاء شركة لتألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM

أ- تعريف المؤسسة

إن شركة تأدية الصفقات البنكية والنقدية "ساتيم" والتي أنشئت في 91 مارس 1992، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأس مالها كل من: بنك البركة الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري، ثم التحق بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويبلغ رأس مالها حوالي 99 مليون دينار جزائري[1].

1-زهير زواش، مرجع سبق ذكره، ص: 218.

ب- مهام شركة SATIM

من المهام التي تؤديها SATIMهي كالتالي[1]:

- تطبيق برنامج لتحديث نظام من خلال إدخال البطاقة كوسيلة "سحب ودفع الكتروني بين البنوك؛
- تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك؛
- ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي؛

يخضع تداخل هذه الشبكة إلى اتفاقية مصرفية مشتركة، تحدد الشروط المتعلقة بالانضمام للشبكة وكذا تسيير العمليات، وتساهم شركة SATIM بشكل فعّال في تطوير النقدية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية من خلال:

- المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الأوتوماتيكية؛
- تسيير الشبابيك المنشأة)الصيانة ومراقبة العمليات التي تنسق المقاصة(؛
- صناعة بطاقات الدفع؛
- صناعة الصكوك)منح الرمز السري(.

ومن أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه المؤسسة هو مشروع البطاقة البنكية المشتركة CIB بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية.

ثانيا: الشبكة الآلية النقدية بين البنوك

في سنة 2221م قامت شركة ساتيم بإطلاق مشروع يمّكن من إيجاد حلول للنقدية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية للنقد، حيث تم إطلاق عليه تسمية الشبكة الآلية النقدية بين البنوك[2] وتهدف شبكة SATIM من خلال انشاء هذه

2- نفس المرجع، ص: 212.

CIB= carte interbancaire

RMI= Le Réseau Monétique Interbancaire

2-مريم خوبيزي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

الشبكة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية، إلى تحقيق هدفين رئيسيين:[1] وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة؛

- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات.

تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحويل للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة.

ويجب توفر بعض الشروط للانضمام إلى الشبكة منها:

- إمضاء اتفاقية مشتركة ما بين البنوك؛
- إمضاء عقد للتعا ون مرتبط بالخدمات المقدمة من فبل الشبكة؛
- احترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة)تسيير سجل حاملي البطاقات، الآجال.

ثالثا: نظام التسوية الاجمالية الفورية RTGS

يعتمد نظام المقاصة الإلكترونية الذي انطلق في الجزائر في 21 جانفي 1992م الذي تم تجسيده في 92 نوفمبر 1992م على بنية نظام جديد وهو نظام التسوية الاجمالية الفورية والذي يهدف إلى تحسين الخدمة البنكية والوصول إلى المستوى العالمي.

أ- التعريف بالنظام

هو تسوية المبالغ الكبيرة في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وآنية وبمبالغ اجمالية. كما يعرف أيضا على أنه نظام مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري من خلال الحسابات المركزية للبنوك[2].

2-زهير زواش، مرجع سبق ذكره، ص: 212-292.

2-السعيد بركة ،مرجع سبق ذكره، ص: 918.

أهداف النظام: يهدف هذا النظام إلى تحقيق مايلي[1]:

- تسوية عمليات البطاقة البنكية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى؛
- تلبية مختلف حاجيات المستعملين باستخدام نظام دفع الكتروني؛
- تقليص آجال التسوية وتشجيع استخدام النقود الكتابية؛
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة؛
- تقوية العلاقة بين المصارف، وتشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

ت- مبادئ تشغيل النظام RTGS

يقوم هذا النظام على المبادئ الأتية[2]:

•المشاركون: المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر فيمكن أن ينظم إلى النظام زيادة في بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية مجموعة المؤسسات البنكية والمالية، الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية؛

•العمليات التي يعالجها النظام: يعالج النظام مختلف العمليات البنكية التي تتم بين المؤسسات المالية والبنكية والمشاركة العامة وذلك على النحو التالي:

❖عمليات ما بين المصارف: حيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن والتي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة.

❖ عمليات بنك الجزائر: إن بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود اختصاصاته توجيه وإصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين.

❖ تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية: إن المبالغ المدينة والدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج بهذا النظام قرضا أو دينا في نفس

2- نفس المرجع، ص: 918.

2-السعيد بريكة ،نفس المرجع، ص: 912.

الوقت وفي حسابات المشاركين تعمل على أساس مبدأ "الكل أولا ش يء"، وفي حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية وعلى الراغب أن يعيد العملية فيوقت لاحق .

❖حساب التسوية: ان بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام ويفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية، تقسم إلى حسابات فرعية، وهذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر والتي تتم عن طريق النظام بصفة مستمرة، وبعد التأكد الآلي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني، يطبق في هذا النظام مبدأ " أول من يدخل أول من يخرج " مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات التالية: عمليات بنك الجزائر، المبالغ المخصصة لعمليات المقاصة، الأوامر المستعجلة بطبيعتها.

- مبدأ عمل نظام

يمكن شرح مبدأ عمل نظام من خلال المثال التالي الوكالة هي BDL في أم البواقي والوكالة هي BAdr في تمنراست يتم التعاقد بين شخصين شخص من أم البواقي وشخص من تمنراست والصفقة عن طريق الشيك وتكون بمبلغ كبير.

رابعا: الدفع عبر الخط

أحد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية -هذه الأخيرة تعرّف على أنها التسليم الآلي للمنتجات والخدمات المصرفية للعملاء باستخدام قنوات توزيع إلكترونية[1]- هي الصيرفة على الخط، وفي إطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الإلكترونية، عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمة في السوق المالي الجزائر ي لكن قدرات البنوك الجزائرية لم تسمح بذلك ومن هنا جاءت فكرة انشاء مؤسسة تقدّم أو تساعد البنوك الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات، فكانت الجزائر

1-نور الدين محرز ،مرجع سبق ذكره، ص: 221.

لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS في جانفي 9221م، وهذه الأخيرة ناتجة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية DIAGRAM EDI وثلاث مؤسسات جزائرية هي Multimedia Magact وSoftanginerting ومركز البحث للإعلام العلمي والتقني Cerist تقدّم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالبنوك عن بعد وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن والسلامة

خدمات AEBS: إن هذه الشركة أنشئت من أجل هدف أساس ي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية باقتراح وبرمجيات تقدم خدمات عن طريق برمجيات متعددة " Des Progiciels " وذلك من خلال اقتراح حلول البنوك عن بعد من جهة، تبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى الخدمات المقدمة توجد على قسمين على نفس الدرجة من التطور التكنولوجي .

المطلب الثالث:واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر

شرعت الجزائر في العمل بالبطاقة البنكية منذ حوالي 29 سنة من طرف بنوك وهيئات مالية خاصة وعمومية ،وقد بذلت خلال هذه الفترة جهود معتبرة لترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني في المجتمع الجزائري.

أولا: بطاقة السحب

وضعت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك سنة 2229م، نظاما لتمييز الصكوك وبدأت منذ سنة 1994م في عملية سحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي أصبح عددها يفوق 912 موزع آلي عام 2002م و112 سنة 9221م. موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك (الحيز) المغناطيسي، كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل بعمليات سحب النقود حيث أن شركة "ساتيم" سنة 2004م أنشئت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي: البنك الوطني الجزائر ي، بنك الفلاحة

والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي الصندوق ال وطني للتوفير والاحتياط القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري ووضعت من أجل:[1]

- وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها المؤسسة؛
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف؛
- تحسين الخدمة البنكية وزيادة حجم تداول النقود؛
- تحديث وسائل الدفع البنكية الجزائرية.

وتقوم المؤسسة بصنع البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية وهذه الخدمة موضوع عقد بين البنك وساتيم، الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم أضف إلى هذا عملية الربط بين DAB ومصالح" ساتيم "بواسطة شبكة الاتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك.

ثانيا: بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر

عرفت بطاقات الدفع تطوّرا ملحوظا، خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية وبريد الجزائر.

1- **البطاقة البنكية CIB**: وضع نظام الدفع لن يكون ناجحا الا إذا كان نطاق قبوله واسعا من قبل جميع البنوك وفي هذا الإطا ر شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن. وفي هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة.

1، نفس المرجع، ص: 918.

يتوافق والهياكل القاعدية المت وفرة لدى البنوك ولقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية .وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وباسم البنك المصدر، تتضمن قرص الكتروني يضمن أمن عملية الدفع لدى مختلف التجار أو الفنادق أو المحلات التجارية...الخ ونجد في هذه البطاقة نوعين[1]:

أ- البطاقة الكلاسيكية)la carte classique(:

هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم، أو مواصفات أخرى. وللحصول عليها يتم إبرام عقد بين البنك والعميل.

الصورة رقم(01): بطاقة CIB الكلاسيكية

المصدر: http://www.bna.com تاريخ الاطلاع 2008/29/29على الساعة 21:21.

ب- البطاقة الذهبية (la carte gold):

مقترحة أيضا من قبل البنوك للزبائن يتم اختيارها وفقا لشروط محددة، لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب ت وفر خدمات إضافية كا لاطلاع على

1- أحمد جميل، كهينة رشام، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الأول، سبتمبر 2010،ص03.

الرصيد والدفع عن طريق الإنترنت، مع سقف سحب ودفع مرتفع نسبيا وتمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 12 ألف دينار جزائر ي في بعض البنوك، مدة صلاحيتها عامين.

الصورة رقم(03): بطاقة CIB الذهبية

المصدر: http://www.bna.com تاريخ الاطلاع 2003/10/15 على الساعة 21:12.

3- خدمات الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر

أ- خدمة الدفع الإلكتروني للح و الات البريدية: بداية من الفاتح فيفري 9221م أطلقت مؤسسة بريد الجزائر خدمة الدفع الإلكتروني للحوالات الدولية الخاصة بالنظام المالي الدولي.

وهذه الخدمة متاحة عبر كامل مكاتب البريد باستعمال الرمز البريدي السرّي، ويمكن للزبون تحصيل حوالته الدولية عبر أي مكتب للبريد داخل التراب الوطني.

تتميز طريقة الدفع هذه بالبساطة والسرعة وما على الزبون إلا أن يتجه إلى مصالح البريد مرفقا بالرقم السرّي الذي تزوده به الجهة المرسلة إضافة إلى بطاقة اثبات الهوّية من أجل تحصيل قيمة حوالته[1].

ب- البطاقة الذهبية: أطلقت مؤسسة بريد الجزائر في الأشهر القليلة الماضية بطاقة مغناطيسية جديدة ستعطي دفعا كبيرا لمهمة الدفع الإلكتروني في الجزائر

[1] http://www.dzairmobil.com على الساعة21:00 اليوم21-02-2005 .

بحيث تمكن صاحبها من إجراء مختلف عمليات السحب والدفع مثل سحب الأموال من أجهزة الصرّاف الآلي المتواجدة في مراكز بريد الجزائر أو باقي البنوك الأخرى هذا إضافة إلى:

- الاطلاع على الحساب البريدي الجاري؛ تحويل الأموال من حساب إلى أخر.
- دفع فواتير عبر الإنترنت من خلال المواقع التي تدعم الدفع عبر بطاقات CIB مثل متعاملي الهاتف النقال ومؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية؛ o تعبئة الحساب من البنك.

الصورة رقم(01): البطاقة الذهبية لبريد الجزائر

المصدر: dz.com-.http://www.android تاريخ الاطلاع 2005/02/22على الساعة 28:21.

- بطاقة الدفع لشركة نفطال

في إطار استفادة الشركات الوطنية والمواطنين من خدمة الدفع الإلكتروني التي دخلت حيّز التنفيذ في الجزائر مؤخرا كشفت المؤسسة الوطنية "نفطال" عن بطاقتها الإلكترونية التي تحمل اسم " بطاقتي" في نوفمبر 9229م والتي تسمح بدفع مستحقات الوقود في جميع محطّات المؤسسة في الوطن.

البطاقة متاحة الآن لمدراء المؤسسة ثم ستعمّم في وقت لاحق على باقي المواطنين وهي قابلة للشحن في محطات الغاز التابعة لشركة نفطال أو في مكاتب

بريد الجزائر ،"بطاقتي" لن تخصص للوقود فقط بل ستشمل كافة الخدمات التي تقدمها المؤسسة مثل التزييت والتشحيم والغسيل إضافة إلى الخدمات المقدمة في المطاعم الموجودة في المحطات وهي كذلك متوفرة بثلاث أنواع يمكن الاطلاع عليها من خلال الملحق رقم 12.

وتعد هذه الخطوة تطورا كبيرا في قطاع المحروقات على أمل تعميمها على باقي القطاعات.

الصورة رقم(02): بطاقة الدفع الإلكتروني لشركة نفطال

المصدر: www.echoroukonline.com تاريخ الاطلاع 2008/12/29على الساعة 29:21.

تسعى البنوك الجزائرية إلى التحسين من جودة الخدمات التي تقدمها للبنوك وذلك بإدخال عنصر التكنولوجيا إلى أنشطتها

المبحث الثاني: مخاطر المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة

المطلب الأول :الجرائم الالكترونية وأنواعها .

بالتوازي مع التطور المتسارع في مجال الإنترنت والاعلام الآلي ظهر نوع من الجرائم المستحدثة يعرف بالجرائم الإلكترونية cyber crime.

أولا: مفهوم الجريمة الإلكترونية

يمكن تعريف الجريمة الإلكترونية كمايلي[1]: " هي الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة تتمثل في الحاسب الآلي عن طريق شبكة الإنترنت بواسطة شخص على دراية فائقة بها

ثانيا: أنواع الجرائم الإلكترونية البنكية

يمكن تلخيص الجرائم الإلكترونية البنكية في الأنواع الأتية:

1. انتحال شخصية الفرد: تتم عندما يستغل اللصوص البيانات كالعنوان، تاريخ الميلاد، رقم الضمان الاجتماعي... ،إلخ لشخص ما على شبكة الإنترنت أسوء استغلال، من أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية حيث أن تلك البيانات تمكنهم من طلب الحصول على بطاقات بنكية عبر الإنترنت[2].

2. جرائم السطو على أرقام البطاقات: أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الإنترنت عمليةسهلة لذلك تزايدت هذه الجرائم التي أعقبتها عمليات ابتزاز لاسترجاع تلك الأرقام، أو لعدم استعمالها[3].

3. السلب بالقوة: حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات وذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاف الدائنين كأجور يجب دفعها أو

1-محمد الجنيبهي، ممدوح الجنيبهي، جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، مصر ،1993،ص: 19.

2-نفس المرجع، ص: 19.

1-وهيبة عبد الرحيم، إحلال وسائل الدفع البنكية التقليدية بالإلكترونية ،مرجع سبق ذكره، ص: 12.

فواتير يجب سدادها، أما المدين المعتدى عليه فلن يتمكن من اثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية، وهكذا يستغل المتحايل طرق الآلية للحصول على أموال غير شرعية[1].

4. غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية: غسيل الأموال يعني التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها أو أصلها الحقيقي ،وهي عملية يلجأ اليها تجار ومهربو المخدرات لإخفاء وجود دخل غير المشروع أو استخدام الدخل المشروع في وجه غير مشروع ثم يقومون بإدخال ذلك في الدخل المشروع ليبدو وكأنه تحقق مصدر مشروع يمكن استخدام هذه البطاقات في غسيل الأموال غير المشروعة وذلك بقيام شخص أو عدة أشخاص بالحصول على عدة بطاقات في من عدة بنوك ويتم تغطية السحوبات النقدية أو البضاعة من حساباتهم لدى أحد البنوك في الدولة أخرى وهي أموالها أصلها غير مشروع كذلك تعتبر الإنترنت من أحدث طرق غسيل الأموال المشبوهة خاصة أنها أسهل استخدام وأيسر في التعامل مع المصارف، وذلك بالضغط على المفتاح يفتح له أفاق الدخول في حسابات وأنشطة مالية ومصرفية من أي جهة في العالم[2].

ثالثا: جهود الجزائر لمكافحة الجريمة الإلكترونية

في إطار تكثيف جهودها لمحاربة الجريمة الإلكترونية قامت الجزائر بإصدار القانون 22-21 والذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومكافحتها وهذا في أوت 1992م[3]، كما أنشئت هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بالتكنولوجيا ومكافحتها، تتولى مساعدة

1-نفس المرجع، ص: 12.

3-عبد المطلب عبد الحليم ،العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر ،1992، ص: 992.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 29 أوت 2002،المادة 22.

السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية في التحريات التي تجريها بشأن الجرائم ذات الصلة بالتكنولوجيا وتبادل المعلومات مع نظيراتها في الخارج قصد التعرف على مرتكبي الجرائم وتحديد أماكنهم[1].

المطلب الثاني: معيقات استخدام البطاقات البنكية في النظام البنكي الجزائري

على الرغم من الانتشار الواسع لوسائل الدفع الإلكتروني في أغلب دول العالم إلا أن انتشارها فيالجزائر يبقى محدود وضئيل جدا عند المقارنة بما وصلت إليه الدول المتقدمة وذلك راجع لعدّة أسباب يمكن حصر أغلبها في مايلي[2]:

-واقع البنى التحتية

إذ يرتبط نجاح وشائل الدفع الإلكتروني وانتشارها بمدى انشاء بنية تحتية تكنولوجية متقدّمة تساعد على انتشار استخدام الحواسيب والإنترنت، وكذا توفير البيئة المناسبة والقادرة على تحمل أعباء ومخاطر هذا النوع الحديث من وسائل الدفع وأول ما يؤكد تأخر الجزائر في مجال البنى القاعدية التكنولوجية هو محدودية الخدمات الهاتفية التي تؤثر بصفة مباشرة في الاقبال على استخدام الإنترنت، كما وتعاني الجزائر من تردي نسب انتشار الشبكة الهاتفية الثابتة بسبب ضعف المنافسة في هذا المجال إضافة إلى الجودة المتدنية للخدمات المتوفرة؛

المطلب الثالث:واقع الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية

فهي خدمات لا تستجيب حتى لأبسط توقعات المجتمع ففي الوقت الذي تقوم البنوك في العالم بتقديم أكثر من 192 خدمة لزبائنها فإن البنوك الجزائرية لم تصل حتى إلى مستوى البنوك في البلدان النامية إذ لا تتجاوز حتى 12 خدمة في مجملها، إضافة إلى عدم استعمال الهاتف في الخدمات المصرفية وضعف كفاءة

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 21.

2-عزوز سعيدي، خالد رامول، محدودية انتشار وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر)الأسباب والحلول(، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 21، جامعة لونيسي علي البليدة 29، جانفي 1993، ص ص: 919-911.

وأداء العنصر البشري العامل في القطاع المصرفي، ذلك أن مدرسة وطنية وحيدة مخصصة للتكوين غير كافية؛

ـ النصب والاحتيال وقرصنة البيانات

وذلك بالحصول على بيانات شخص بطريقة غير مشروعة باستخدام شبكة الإنترنت سواء من قبل أفراد عاديين أو الموظفون في البنوك.

هذا إضافة إلى مايلي[1]:

ـ عزوف الزبائن عن طلب بطاقات الدفع الآلي كون العديد من العملاء ضعفاء في التعامل مع لغة التكنولوجيا، فكيف يمكنهم استعمال بطاقات الدفع أو السحب الآلي الحديثة وحفاضهم على الرقم السري، وبالتالي اكتفائهم باستخدام الصك البريدي.

ـ عدم استخدام البطاقة البنكية خوفا من الخطأ التقني الذي قد يحدث خلال عملية السحب أو الدفع مع ظهور عدة مشاكل على مستوى الموزعات الآلية كعدم تمكن البعض من سحب الرواتب أوأموال أرصدتهم كاملة فقد سجلت حالات شهدت فيها حسابات العملاء سحبا فعليا دون استلامهم للمال في الواقع نتيجة للأخطاء التقنية.

ـ تفضيل المواطن الجزائري التعامل بالصك المكتوب، وابتعاده عن التعامل الإلكتروني خاصة عندما يتعلق الأمر بالنقود دفعا واستلاما.

ـ عدم توفر السيولة على مستوى الموزعات الآلية، إضافة إلى الانقطاعات المتكررة في شبكة الاتصال كون هذه الأجهزة متاحة للخدمة باستمرار وما يعنيه ذلك من إهمال وضعف الصيانة؛

[1]-سمية عبابسة ،وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري–الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلي–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 1992، ص: 111.

ـ محدودية ثقافة التجار الجزائريين الذين يتخوفون من الحصول على مستحقاتهم من خلال البطاقات البنكية للزبائن ظنا منهم أنه أثناء عملية الدفع هناك أطراف أخرى غير بنك الزبون على اطلاع بحساب التاجر وما يعنيه ذلك من التزامات تقع على عاتق التاجر خاصة أولئك الذين لا يصرّحون بأرباحهم وبالتالي التهرّب من الضرائب.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تبين أن وسائل الدفع الإلكترونية قدّمت العديد من المزايا والتسهيلات للمستخدمين التي حرموا منها عند استعمالهم للوسائل التقليدية ،إلا أنّ ها لا تزال تعاني من العديد من العقبات في الجزائر ولعل أكبر إشكال يواجهها هو غياب نظام قانوني يوّحد أحكامها إضافة إلى غياب البنية التحتية اللازمة وثقافة الفرد الجزائري الرافض لأي تغيير في هذا المجال.

خاتمة

وسائل الدفع هي تلك الوسائل المقبولة إجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات التجارية وتسديد الديون والإلتزامات، وظهور البنوك ساهم في تعدد تلك الوسائل حيث ظهر الشيك والسند لأمر والسفتجة لكن هذه الأخيرة سرعان ما تراجعت بسبب الغش والإحتيال فلم تعد مواكبة لتطورات العصر، لا من حيث السرعة ولا من حيث الفعالية بل تسببت بأزمة ثقة بين العملاء والبنوك وعليه كان من الضروري البحث عن بدائل في ظل التطور التكنولوجي وظهور الإنترنت.

وبذلك ظهر ما يسمى بوسائل الدفع الإلكتروني تتميز بأنها غير مكلفة ومجرّدة من المادة من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب العمل بهذه الوسائل تنظيما قانونيا وتحكما كبي را في التكنولوجيات الحديثة ودرجة أمان عالية ووسائل الدفع الإلكتروني هي بدورها إتخذت أشكال مختلفة منها البطاقات البنكية، النقود الإلكترونية والشيك الإلكتروني،...إلخ، حيث مكنت هذه الوسائل من إزالة بعض العراقيل التي أفر زتها وسائل الدفع التقليدية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن وسائل الدفع الإلكتروني لم تكن بتلك المثالية وهي كذالك تعاني من بعض السلبيات.

وفي ظل التغيرات العالمية الجديدة وفي أعقاب الإنفتاح الاقتصادي وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية أدركت الجزائر ضرورة الإرتقاء بخدماتها البنكية واعتماد وسائل الدفع الإلكترونية خلصنا إلى أنها تضم العديد من البطاقات المتاحة للزبائن سواء متعلقة بالسحب (CBRI) أو السحب والدفع معا (CIB) وأخرى متعلقة بالتوفير مخصصة للأشخاص المدخرين أموالهم بالبنك هذا إضافة إلى توفير خدمات الموزع الآلي و Ebanking من أجل المحافظة على العملاء الحاليين وكسب آخرين جدد.

أما فيما يخص بنك خليج الجزائر فهو يعدّ البنك الأول في الجزائر من حيث الخدمات الإلكترونية المقدمة إذ يوفر البنك بطاقة الفيزا والماستركارد، إضافة إلى توفيره لبطاقة الفيزا بلاتينيوم وماستركارد بلاتنيوم التي تستخدم أوّل مرة في

الجزائر...إلى غير ذلك من المشاريع التي هو الآن بصدد إنجازها على غرار خدمة Self banking، وغيرها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1- أحمد محمد غنيم،إدارة البنوك التقليدية الماضي والكترونية المستقبل،الطبعة الاولى،دار النشر مكنية العصرنية،جامعة المنصورة .

2- جلال عايد الشورة،وسائل الدفع الالكتروني،دار الثقافة للنشر والتوزيع،مصدر2008.

3- خضير مصباح الطيطي،التجارة الالكترونية،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2010،

4- طاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة السابعة،الجزائر،2010 .

5- عبد القادر بحيح،الشامل لتقنيات أعمال البنوك،دار الخلدونية،الجزائر،2013 .

6- عبد المطلب عبد الحليم ،العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر ،1992

7- فضيل فارس،تقنيات محاضرات وتطيبقات،الجزء الأول،مطبعة موساك رشيد،الجزائر،2013 .

8- محمد الجنيبهي، ممدوح الجنيبهي، جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، مصر ،1993 .

9- محمد عبد حسنين الطائي،التجارة الالكترونية،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2010 .

10- وسيم محمد الحداد،الخدمات المصرفية الالكترونية،طبعة الاولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2012 .

11- يوسف حسن يوسف، البنوك الالكترونية،طبعة الأولى،المركز القومي للإصدارات القانونية،القاهرة،2012 .

المذكرات:

1- بارش أسيان،وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقاتها في الجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،تخصص قانون أعمال،جامعة أم البواقي،2013/2012

2- بلبكري عبد الرحمان بلال،واقع التقنيات المصرفية الحديثة في البنوك الجزائرية،مذكرة ماستر أكاديمي،جامعة منتوري،قسنطينة،جوان2011 .

3- بلعزوز بن علي ، أثر تغير سعر الفائدة على الدول النامية – حالة الجزائر – رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2004/2003 .

4- جناى نجاة،وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،تخصص قانون أعمال،جامعة قسنطينة،2016

5- عبد القادر بريش ،التحرير البنكي ومتطلبات تطوير الخدمات البنكية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2015 .

6- يوسف مرزوق،واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،تخصص قانون أعمال،جامعة سعيدة،2016 .

الملتقيات:

1- صلح الياس،وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة،الملتقى العلمي الدولي الراجع حول نظام عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية.

المجلات:

1- أحمد جميل، كهينة رشام، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الأول، سبتمبر 2010 .

2- سمية عبابسة ،وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلي-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 1992.

3- عزوز سعيدي، خالد رامول، محدودية انتشار وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر)الأسباب والحلول(، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 21، جامعة لونيسي علي البليدة 29، جانفي 1993 .